



## الموضوع: طلب توضيح بشأن التصنيف الجغرافي الذي تعتمده لينك إن للموقع في فلسطين

5 كانون الثاني 2026

حضره الرئيس التنفيذي روزلانسكي المحترم،

أكتب إليكم بالنيابة عن حملة - المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي، لنعرب عن قلقنا البالغ إزاء ممارسات شركة لينك إن المتعلقة بالتصنيف الجغرافي فيما يخص الأرض الفلسطينية المحتلة.

يأتي هذا القلق في سياق فعالية عامة مرتفقة ينظمها مركز حملة في مدينة بيت لحم، فلسطين، ويتم الترويج لها والإشارة إليها عبر منصة لينك إن. خلال هذه العملية، تبين لنا أن لينك إن تقوم بتصنيف مدينة بيت لحم، إلى جانب موقع فلسطينية أخرى، تحت مسمى "يهودا والسامرة، إسرائيل". ونرافق لقطات شاشة توثّق هذا التصنيف كما يظهر على المنصة.

تُعد فلسطين إقليماً واحداً معترفاً به دولياً بوصفه أرضاً محتلة، ويشمل الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة. وقد أكدت الأمم المتحدة هذا الفهم بشكل متكرر، وكان آخرها في الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية عام 2024، والذي خلص إلى أن الوجود الإسرائيلي المستمر في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني، ودعا الجهات الدولية إلى عدم الاعتراف بهذا الوضع أو الإسهام في ترسانته. وفي ضوء هذا الإطار الدولي المتواافق عليه على نطاق واسع، فإن استخدام مصطلح "يهودا والسامرة" لا تعتمده الأمم المتحدة، ويرتبط بشكل وثيق بخطابات سياسية مرتبطة بالمستوطنات، وليس بوصف جغرافي محابٍ.

من منظور الحقوق الرقمية، فإن أنظمة التسمية والتصنيف الجغرافي ليست أدوات تقنية محاباة. بل تشكل جزءاً أساسياً من البنية المعلوماتية للمنصات الرقمية، وتؤدي دوراً محورياً في تشكيل الظهور والهوية وإمكانية الوصول في الفضاء الرقمي. وعندما تُستخدم مصطلحات منسجمة مع حركات استيطانية غير قانونية دولياً لوصف موقع فلسطينية، فإن ذلك يهدد بتطبيع ادعاءات سياسية متنازع عليها داخل البيئة الرقمية، ويشوه الواقع القانوني والمعاش للفلسطينيين.

ولهذه الممارسات آثار ملموسة على المستخدمين والمؤسسات الفلسطينية. فهي تمثل الحق في تقرير الهوية الذاتية، والحق في الوصول إلى معلومات دقيقة، والحق في المشاركة المتساوية في الفضاءات الرقمية التي أصبحت أساسية للحياة المهنية والمدنية والاقتصادية. وعلى المستوى العلمي، قد تؤدي هذه التصنيفات إلى تهميش المؤسسات والأفراد الفلسطينيين، وتشويه كيفية عرض مواقعهم وهوياتهم، وخلق عوائق عند استخدام المنصة لتنظيم الفعاليات أو بناء الشبكات المهنية أو تنفيذ أنشطة التواصل.



علاوة على ذلك، تقع على عاتق لينك إن التزامات بموجب قانون الخدمات الرقمية الأوروبي (DSA) لتقييم ومعالجة المخاطر الناظمية الناشئة عن تصميم الخدمات وآليات عملها، بما في ذلك المخاطر التي تهدد الحقوق الأساسية أو تساهم في نشر معلومات مضللة أو غير دقيقة قانونياً. وتدرج ممارسات التصنيف الجغرافي في السياسات المتأثرة بالنزاعات بشكل واضح ضمن هذه المسؤولية، خاصة عندما يكون لها تأثير على مجموعات محمية.

وبالتوازي مع ذلك، تنص التزامات لينك إن بموجب المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان على ضرورة إجراء العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان عبر جميع المنتجات والخدمات، بما في ذلك الخيارات البنوية المتعلقة بتصميم المنتصات مثل تصنيفات الواقع الجغرافي. ومن منظور الحقوق الرقمية، يشمل ذلك ضمان ألا تسهم بنية المنصة في التمييز أو التشويه أو تطبيق أوضاع غير قانونية.

بناءً على ما سبق، نلتقط منكم توضيح النهج الداخلي الذي تعتمده لينك إن فيما يتعلق بالتسمية الجغرافية للمناطق الواقعة تحت الاحتلال أو النزاع، بما في ذلك الأساس الذي يستند إليه استخدام مصطلح "يهودا والسامرة، إسرائيل". كما نحيط لينك إن على مراجعة تصنيفها الجغرافي المتعلق بفلسطين بوصفها إقليماً واحداً محتلاً، والنظر في اتخاذ خطوات تصحيحية تضمن موافمة هذه الممارسات مع المعايير الدولية، والتزامات الاتحاد الأوروبي في مجال الحقوق الرقمية، والتزامات لينك إن المعلنة في مجال حقوق الإنسان. ونود كذلك معرفة ما إذا تم إجراء أي تقييم لأثر حقوق الإنسان قبل تطبيق هذا التغيير في السياسات، وما هي آليات العناية الواجبة بحقوق الإنسان المعتمدة لدى لينك إن فيما يخص مثل هذه السياسات.

إن هذه المسألة ليست تقنية فحسب. فالقرارات المتعلقة بكيفية تسمية الأماكن وتصنيفها تسهم في تحديد أيّ واقع يُعترف به في الفضاء العام الرقمي. يؤكد مركز حملة التزامات بالتفاعل البناء، وتنطلع إلى تلقي ردكم، ونحن على استعداد لتزويدكم بأي معلومات إضافية قد تكون مطلوبة إلى جانب لقطة الشاشة المرفقة.

وتقضوا بقبول فائق الاحترام،

لمى نزيه،  
مديرة المناصرة، حملة - المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي